الوَصْفُ

نظرة اخرى في قضايا النحو العربي

الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري
عضو المجمع

إن دراسة العربية لغة ونحواً ، في ما وضع لها من مصطلحات تحتاج إلى شيء من معاودة النظر فيها ، وتحريك ما استقر منها في الأذهان والأفهام ، حتى تعرف حقيقة ذلك الاستقرار ، ولئلا يستحيل الاستقرار جموداً يُسلم إلى شيء يشبه جمود العدم ، ويسلب من تلك المصطلحات والتعابير ماء الحياة ويباعد بينها وبين الأذواق فلا تكاد تسيغها الأفهام أو تتمثلها المدارك .

وهذه نظرة في واحد من مصطلحات نحو العربية قد لا تخلو من نفع في عرض هذا المصطلح وأمثاله للجو الطليق والنور الباهر ، يقلّب فيه النظر ويتأمل في مفهومه العام والخاص ، ويتلمس مواقعه في اللفظ المفرد وفي اللفظ المركب .

الوصف لغة لفظ دارج معلوم المعنى ، وهو يشيع في لغة الحديث شيوعه في لغة العلم والأدب .فيقال وصف الشيء ووصف الإنسان ووصف الحيوان وصفته أي علامته وشيته ، وذلك معنى واضح ليس بحاجة الى مزيد من التوضيح .

ولكن الوصف في علم العربية اصطلاح يتردد تردداً واسعاً في أبواب متعددة . وهو يرد باعتبارين : الأول باعتبار الوصف لفظاً مفرداً ، والتاني باعتباره جزءاً من التركيب .

أما بالاعتبار الأول فإن معناه ومراده في علم العربية هو معنى الحدث مقترناً بمعنى الذات إما ذات الفاعل أو ذات المفعول ، سواء دلّ على معنى الثبوت أو على معنى الحدوث والاستمرار . . ذلك ما يعرف باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة .

وأما بالاعتبار الثاني فيراد فيه بالوصف كونه جزءاً من التركيب هو الذي يؤتى به لوصف اسم ذات (اسم عين) أو ما هو في حكمه أو اسم معنى غاب عليه جانب الاسمية ، وابتعد عن الدلالة على الحدث المجرد كلفظة (العلم) في مثل قولنا : العلم نافع أو العلم النافع ونحو ذلك .

الوصف في علم العربية :

والوصف اصطلاح عام يطلق في علم العربية على أشياء متعددة يجمع بينها كونها كلها مما يصح أن يتلبس بما يسمى اسم الذات واسم العين أو ما في حكمه من أسماء المعاني ، وأن يخلع عليه كما يخلع الثوب على لابسه ، به يستكمل هيئته وبه يستتم معناه وموقعه في الكلام حكماً أو فعلاً ، حقيقة أو تجوزاً .

وأقل الكلام — وهو اللفظ المركب المفيد — لا بدّ أن يكون أحد طرفيه وصفاً ملفوظاً به او محكوماً بوجوده ، وطرفا الإسناد كما هو معروف المسند إليه وهو الموصوف والمسند وهو الوصف المقصود هنا ، وأهل المنطق يسمونهما الموضوعَ والمحمول ، وتسمية المسند إليه والمسند من اصطلاحات علماء المعاني .

وقد يكون قولنا الموصوف والوصف أقرب إلى الأفهام وأدنى إلى مدارك الدارسين[1] .

---

(١) يكثر الحديث عن الوصف بمعناه العام الواسع عند البحث في المبتدأوالخبر حين يكون المبتدأ على حد قولهم : « كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به ، ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل او اسم مفعول أو صفة مشبهة »
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج١ ص ١٩٩ .

الوصف في النحو :

والوصف في التركيب ثلاثة أضرب :

الأول هو الوصف الإسنادي ، وهو الذي يقع عمدة في الكلام ، وهو الفعل في الجملة الفعلية ، وما يشتق منه (او يشاركه في الاشتقاق من المصدر عند من يذهب إلى أن المصدر أصل المشتقات) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة في الجملة الاسمية ، مما يستحق أن يوصف به موصوف ، ويقع خبراً للمبتدأ .

وقد يكون معنى الوصفية ملموحاً في الاسم غير المشتق ، فيستحق بلمح معنى الوصفية فيه أن يقع خبراً للمبتدأ نحو قولنا « زيد أخوك وعلي والدك » .

ولنضرب أمثلة على الوصف الإسنادي :

قام زيد : وصف إسنادي بالفعل

يقوم زيد : وصف إسنادي بالفعل

زيد قائم : وصف إسنادي بالاسم الأصيل في الوصفية

زيد أخوك : وصف إسنادي بالاسم المتضمن للوصفية .

الثاني : الوصف المطابق وهذا الوصف هو الذي يعرف عند النحاة بالنعت الحقيقي أو الصفة . نحو جاء زيد الظريف ومررت برجلٍ كريم ، وهو أحد التوابع التي تلحق الأسماء لتوضح معناها وتبين خصائصها .

ولهذا الوصف فرع يقال له النعت السببي وهو الذي يوصف به ما يتصل من المنعوت بسبب نحو « هذا رجل كريم أصله » . وله في مطابقة الموصوف وفي إعرابه أحوال خاصة سنأتي على ذكرها بعد (٢) .

(٢) وفي باب النعت تطرق الأشموني إلى ما سماه الوصف المسند . قال : « يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الإفراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه » . ج ٣ ص ٦٣ – ٦٤ .

الثالث : الوصف المخالف ، وهو ما يعرف عند النحاة بالحال [٣] . وهم يقولون فيه إنه وصف فضلة مبين للحال منصوب . يريدون بذلك أنه غير عمدة ، وكأنهم يشيرون بذلك إلى أنه فرع من الخبر . وتسميته بالوصف المخالف يراد بها تمييزه عن الوصف المطابق أو التابع وهو النعت الذي يتبع منعوته في كل شيء في التعريف أو التنكير وفي التذكير أو التأنيث وفي أحوال الإعراب ، ويراد بها أيضاً تمييزه عن الوصف الإسنادي وهو عمدة الكلام .

مسألة الخلاف :

ومسألة الخلاف أو المخالفة في الإعراب قال بها نحاة الكوفة في أحوال من نصب الاسم إذا وقع موقعاً يخالف فيـــه ما قبله (من موصوف أو مبيّن) ، فلا يستحق الإسناد ومرتبته الرفع ولا التبعية بما تستحقه من أحوال الإعراب ، وإنما ينصب ليدل على حال الخلاف كالظرف الذي يقع خبراً للمبتدأ نحو زيدٌ عندك ، وكالمفعول معه نحو سرتُ وشاطئَ النهر [٤] . ومثل ذلك يجوز أن يقال في الحال والتمييز . والأول وصفٌ — كما أسلفنا — ولكنـــه مخالف لموصوفه ، إذ لا بدّ أن يكون نكرة — في الأغلب — ، وموصوفه لا بدّ أن يكون معرفة وهو الذي يسمى صاحب الحال .

والثاني هو التمييز ، وهو بيان أو مبين ، لا يختلف عن البيان التابع المطابق لمتبوعه إلا في كونه مبيناً بعض المتبوع ، غير مستوف لحقيقته ، فهو مخالف لما يبينه من حيث الجنس والهيئة . كالذي يكون بياناً للعدد نحو عندي عشرون كتاباً ، إذ إن العدد يحتمل كل معدود أو ما يمكن أن يقع تحت العدّ وهـــو

(٣) ويرد الكلام على الوصف في بحث الحال فابن مالك يعرف الحال بقوله :

الحال وصف فضلـــة منتصب مفهم في حـــال كـ « فرداً أذهب »

ويقول الأشموني في شرحه : « فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو القهقري في قولك : رجعت القهقري فانه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل » » أ . هـ شرح الأشموني ج ٢ ص ١٧٤ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص ١٥٢ ، ١٥٥ ، تحقيق محيي الدين عبدالحميد .

على جانب كبير من الإبهام والعموم ، فإذا جيء بالمعدود بعده بيّن بعض حقيقته فاستحق بذلك مرتبة الخلاف في الإعراب وهي النصب .

وشبيه بهذا ما يكون في ما يعرف بالتمييز الملحوظ ، وهو ما يبين إبهام النسبة كقولنا طاب محمد نفساً . فالتمييز هنا بيان لجزء من حقيقة النسبة أو الإسناد إذ هو يحتمل أن يكون المعنى طاب محمد نفساً وأصلاً وفعلاً وخلقاً إلى غير ذلك مما ينطوي في عموم النسبة ،فجاء التمييز (نفساً) ليبين و يُتعيّن هذا الجزء من عموم الإسناد فاستحق بذلك مرتبة الخلاف في الإعراب وهي النصب .

ولعل معنى الخلاف وصورته هي في (الحال) أوضح منها في كل ما يقع موقع الخلاف كالتمييز والمفعول معه (المصاحب) والظرف (المفعول فيه) . لأنه يشترط في الحال أن تكون نكرة وأن يكون صاحبها معرفة – في الأغلب الأعم . وأن يكون معناها والمراد بها نصاً في الدلالة على وصف الهيئة أو الحال حتى لا تنصرف إلى معنى التبعية والتلبس بالموصوف من كل جانب فتكون نعتاً ، ولا تستقلّ بالإسناد فتكون خبراً .

ولإيضاح هذا المفهوم يمكن أن نضرب هذا المثل :

يقال جاء زيدٌ الفارسُ . ويقال زيدٌ فارسٌ . ويقال جاء زيدٌ فارساً (أي راكباً فرساً) . فالوصف في حال المطابقة في التعريف والتنكير نعت يراد به مايراد بالنعت من وصف الاسم بصفة تغلب عليه وتلزمه فيعرف بها وبها يخصص. والوصف في حال الإسناد إنما يراد به إتمام الفائدة من ذكر الاسم والحديث عنه وإقامة الكلام واستكماله بوصف ذلك الاسم .

أما الحال فهي فرع من الوصف الإسنادي ، لأن الإسناد قد تمّ بالنص على المسند وهو الفعل : جاء زيد فارساً أو راكباً . فلا حاجة للمسند إليه بالوصف لتمام الكلام . وهي – الحال – فرع من الوصف التابع . لأن الاسم (زيد)

علم معرفة لا يفتقر إلى التخصيص والتوضيح بالنعت ، وإنما الذي يحتمل أن يكون في حاجة إليه هو وصف هيئته وبيان حاله ، وتلك وظيفة الحال .

احكام الوصف :

وللوصف في كل أنواعه وأحواله من حيث علاقته بالموصوف أحكام ، إذا تقدمه الموصوف أو إذا تأخر عنه . وحينما يكون وصفاً حقيقياً وحين يكون وصفاً سببياً . والمراد بالوصف السببي ما يقع في الحقيقة وصفاً لغير الموصوف المذكور ، وإنما يكون وصفاً لما يتصل منه بسبب نحو قولنا زيد كريم أبوه ، نجيبة أمه ، ونحو قرأت كتاباً معروفاً كاتبه ومررت بزيد مسرعاً به فرسه .

فإذا تقدم الموصوف على الوصف وكان الوصف حقيقياً وجبت المطابقة بينهما يقال: زيدٌ قام وزيد قائم (وصف إسنادي) ، وحدثت زيداً القائم (وصف تابع أي نعت) ، ومررت بزيد قائماً (وصف مخالف أي حال) . ونحو ذلك .

أما إذا تأخر الموصوف وتقدم الوصف فإنه يجوز المطابقة وعدم المطابقة، وعدم المطابقة هو الأكثر شيوعاً والأغلب في كلام العرب، يقال: قام الرجال، وأقائم الرجال (وصف إسنادي) ومررت بالدار عامراً بناؤها راحلاً أهلها (وصف مخالف — حال) ونحو ذلك . وهذا لا يكون إذا كان الوصف نعتاً ، إذ لا بد من تقدم الموصوف على الوصف .

ومن العرب من يذهب إلى المطابقة بين الوصف والموصوف تقدم الوصف أم تأخر . وتلك لغة جماعة من القبائل . يقول ابن هشام في كلامه على القسم الثاني عشر من أقسام الواو : (واو) جماعة المذكّرين في لغة طيء وأزد شنوءة أو بالحارث ومنه الحديث : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وقوله :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم

وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في قالت حرف دال على التأنيث [٥] . . .

وقد حمل بعضهم على هذه اللغة (ثم عموا وصموا كثير منهم) (وأسروا النجوى الذين ظلموا) [٦] وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها .

ولا يحسبنّ أحد أن تقديم الوصف أو تأخيره عن الموصوف مما يستوي فيه المعنى ويكون المتكلم فيه بالخيار ، إن لكل حال من الحالين وجهها وسبيلها في أداء المعنى .

وثمة أحوال يجب فيها تقديم أحدهما مثل كون الوصف هو المقصود بالاستفهام نحو قوله تعالى (قال أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم[٦] ومثل وقوع الوصف بعد أداة النفي مقصوداً تسليط النفي عليه كقول الشاعر :

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

ونحو قول الآخر :

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

تقديم الوصف :

ومما هو معلوم معهود في العربية أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص ،

---

(٥) مغني اللبيب ج ٢ ص ٢٧ . (٦) الآية في سورة الأنبياء (٣) .

(٥) يقول سيبويه : « واعلم أن العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر (وهو الفرزدق) :

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

وأما قوله عز وجل (وأسروا النجو الذين ظلموا)فانه يجيء على البدل أو كأنه قال « انطلقوا » فقيل له من فقال « بنو فلان » ، فقوله (وأسروا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس وقال الخليل . فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات . . الكتاب ج ١ ص ٢٣٦ .

(٦) سورة مريم الآية (٤٦) .

وأن اللفظ المقدّم من تأخير إنما يراد النص على مزيد من الاهتمام به . وهذه القاعدة العامة ملحوظ حكمها في تقديم الوصف على الموصوف ، وهو في العادة يتأخر عنه ويقع بعده ، ذلك دأب العربية وديدنها ، ولكنه ليس ضربة لازب فيها . فقد يقتضي المعنى تقديم الوصف حتى في حال عدم وجوب تقديمه كالذي سبق ذكره في كونه المقصود بالنفي أو الاستفهام .

جاء في آية الشهادة : (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه)(٧) « فآثم » وهو الوصف يعرب تارة خبراً لإنّ و « قلبه » فاعله وهو الموصوف ، وتارة يعرب خبراً مقدماً وقلبه مبتدأً مؤخراً ، وهو كذلك وصف وبعده الموصوف . ولأمر ما اختير أن يقدّم الوصف (آثم) على الموصوف (قلبه) ، بل إن تقديم الموصوف في هذا المقام لا يستقيم به الكلام ولا يؤدّى به المعنى المراد .

يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية تأويل هذه العبارة : فإن قلت هلا اقتصر على قوله « فإنه آثم » وما فائدة ذكر القلب والجملة هي الآثمة لا القلب وحده ؟ قلت كتمان الشهادة هو أن يضمرها ولا يتكلم بها ، فلما كان إثماً مقترفاً بالقلب أسند إليه ، لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ . ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد : « هذا مما أبصرته عيني ومما سمعته أذني مما عرفه قلبي » . ولأن القلب هو رئيس الأعضاء والمضغة التي إن صلحت صلح الجسد كله وإن فسدت فسد الجسد كله ، فكأنه قيل قد تمكن الإثم في أصل نفسه وملك أشرف مكان فيه ، ولئلا يظن أن كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط ، وليعلم أن القلب أصل متعلقه ومعدن اقترافه واللسان ترجمان عنه ، ولأن أفعال القلوب أعظم من أفعال الجوارح وهي لها كالأصول التي تتشعب منها. ألا ترى أن أصل الحسنات والسيئات الإيمان والكفر وهما من أفعال القلوب

(٧) سورة البقرة الآية ٢٨٣ .

فإذا جعل كتمان الشهادة من آثام القلوب فقد شهد له بأنه من معاظم الذنوب [٨].

وإنه لواضح أشد الوضوح الفرق بين أن يقال ومن يكتمها فإن قابه آثم ، وبين التعبير في الآية الكريمة (ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) فإن فيه فوق ما جاء في كلام صاحب الكشاف اتساعاً لمظلة الوصف — إن صح هذا التعبير — وامتداداً لأثره بحيث يفيض حتى يستوفي ما قبله وهو اسم « إن » سواء عُدّ ضمير الشأن أم اختير اعتباره ضميراً يعود على فاعل الفعل « يكتمها » وهو في المعنى عائد على اسم الشرط (من) وهو عمدة الكلام ومداره . فهو إذن آثم كله من جهة وآثم قلبه من جهة أخرى . وهذا سرّ من أسرار العربية ورائعة من روائع البيان القرآني المعجز البديع ، حيث يكون الوصف صالحاً لأن يوصف به العام والخاص في آن واحد ، كوصف كاتم الشهادة فإنه آثم كله وآثم قلبه .

وبعد هذا وذاك لسائل أن يسأل إذا كان تأخير الوصف الإسنادي وتقديم الموصوف عليه هو المألوف في كثير من اللغات الأخرى ، وإذا كان تأخيره في العربية وتقديمه جائزين ، فلماذا اختير تقديمه في الجملة الفعلية بخاصة ؟ ولماذا اختير تأخيره في الاسمية ؟

إن في ذلك فائدة تستفاد من إيثار صورة في التعبير هي خلاف الصورة المألوفة المعتادة فيفيد ذلك فضل زيادة في المعنى ، كأن يقدم الوصف في الجملة الاسمية كما في نحو قوله تعالى (أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم) ، وكأن يقدم الموصوف في الجملة الفعلية كأن يقال زيد جاء ، وفي ذلك نص على الاهتمام بالمتقدم وتخصيص له بالعناية وتوكيد لغرض المتكلم .

التفريق بين الجملة الفعلية والاسمية :

وكأن العربية أرادت أن يكون التفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية ملحوظاً في أصل التعبير وصورته الأولى فعمدت إلى أن تجعل الوصف — وهو الفعل —

---

(٨) الكشاف ج ١ ص ١٧٠ — ١٧١ .

مقدماً في الجملة الفعلية ، وأن تجعل الموصوف – وهو ما يعرف بالمبتدأ – هو الذي تبتدئ به الجملة الاسمية . فإذا أريد تخصيص أحد الطرفين بالاهتمام جيء به مقدماً على الطرف الآخر – كما سلف – ، ويزعم النحاة حينئذٍ أن الجملة الفعلية إذا قدم فيها الموصوف وهو الفاعل استحالت جملة اسمية ، واستحال الفاعل مبتدأ . نحو زيد حضر ، فزيد عندهم مبتدأ . وشبيه بذلك ما يكون في الجملة الاسمية إذا قُدّم فيها الوصف فإنه يستحيل مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر . يقول ابن مالك :

وأول مبتـدأ والثاني فاعل أغنى في : أسارٍ ذانِ

وفي ذلك تفريط في جانب المعنى واستهانة بما يقصد إليه المتكلم حين يقدم ما حقه وموضعه التأخير (٩) .

والحق أن قولنا حضر زيد وزيد حضر كلاهما جملة فعلية لأن الوصف فيهما منصوص على اقترانه بمعنى الزمن أي هو فعل ، وإنما كان الاختلاف في الاهتمام بالموصوف حين يقدّم على الوصف ، أو كأن الجملة تقع جواباً لسؤال سائل : من حضر ؟ فيقال له زيد حضر ، فالوصف ههنا معروف لدى السامع والموصوف هو المطلوب معرفته فجيء به مقدماً على الوصف .

وليس غير الصناعة النحوية – التي يغلب فيها ويكثر هجران جانب المعنى – سبب لتسمية هذا الوصف المتقدم في الجملة الفعاية مبتدأ ، والفعل بعده – متصلاً بضمير المبتدأ مستتراً فيه – فاعلاً له ، والجماة كلها خبر المبتدأ . كل ذلك التزاماً بأصل مفترض نظرياً وهو أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله .

وإذا قيل لهم لم لا يجوز تقديم الفاعل ؟ قالوا لأنه هو وفعله كجزئي كلمة واحدة لا يجوز أن يقدم عجزها على صدرها ، مستدلين بحالة اتصال الفعل

(٩) في كتاب سيبويه كلام يشعر بجواز تقديم « الصفة » على الاسم . يقول : « فان بدأت بالاسم قبل الصفة قلت قومك منطلقون وقومك حسنون كما تقول أبواك قالا ذلك وقومك قالوا ذاك... » ج ١ ص ٢٣٥ .

الماضي بما يسمى ضمائر الرفع المتصلة مثل حضروا وحضرتُ فهي فاعل الفعل عندهم وهو لا يجوز أن يقع إلا بعد الفعل . وهذا كما يبدو دليل متهافت مبني على افتراض غير عملي ولا مسلم به .

من مرامي البحث:

وبعد فإن مما يرمي إليه هذا البحث ويقصد إلى التنويه به والتنبيه عليه :

١ ــ شيء من تطبيق المقولة التي تدعو إلى الربط بين النحو في صورته المعهودة عند المتأخرين وبين معانيه التي فرّقت تلك الصورة بينها وبينه، حتى أصبح الإعراب مبلغ همه ومطمح دارسيه ومدرسيه . .

٢ــ وهذه المقولة تحاول أن تعود بالدراسة النحوية إلى اصلها وجوهر غايتها في دراسة التركيب العربي ورعاية الترابط والالتحام بين أجزائه وما يكون بينها من تأثر وتأثير ، يكون الإعراب وأحواله المختلفة انعكاساً لذلك التأثر والتأثير ونتيجة لقيام العلاقة بين أجزاء التركيب .

٣ــ ثم إن في ذلك محاولة لضم أجزاء الكلام التي تتفق في أصولها وفي وظيفتها في التركيب ــ بعضها الى بعض ليكون فهمها أكثر عمقاً واستعمالها أدنى إلى الدقة والإصابة ، وأقرب إلى التوفيق في أداء معانيها . ووظائفها في الكلام . ولعل ذلك ملحوظ واضح في ما مرّ من الكلام على طبيعة الفعل والخبر ووظيفتهما في التركيب ، هذا من جهة ، وعلاقتهما بالنعت والحال ووظيفتهما في الكلام من جهة أخرى .